



اسم المقال: المنظمات الدولية دراسة في منهجها وطبيعتها فهمها

اسم الكاتب: أ.د. خليل اسماعيل الحديشي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/133>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/24 23:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



المنظمات الدولية دراسة في منهجها وطبيعتها فهمها(*)

أ.د. خليل إسماعيل الحديثي

أستاذ المنظمات الدولية/كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

أولاً: مادة المنظمات الدولية بوصفها إحدى مواد العلوم السياسية والقانونية هي من أكثر المواد ثباتاً واستمراراً بخلاف مواد كثيرة أقرت ثم ألغيت أو عدلت تعديلاً جوهرياً، وقد درست في غالب الأحيان بالإنكليزية إلى جانب العربية، وكان اختيارها دون غيرها من مواد العلوم السياسية، ربما لأنها أكثر تحديداً وواشداً انضباطاً مما سواها، وهي غنية بالمصطلحات الأكثر تداولاً في مواد الاختصاص. إن المستقري لمسيرة تدريسها يجدها مع ثبات مفرداتها إلى حد كبير، إلا أن تطوراً جوهرياً قد أصابها في المنهج وفي تأصيل المادة وفي الجدل القائم حول موضوعاتها وأفكارها، وهذه الملاحظة لا تخص أقسام العلوم السياسية في جامعات العراق أو كليات العلوم السياسية فيما بعد فحسب، بل في عموم الجامعات العربية المعروفة لدينا سواء بما أفدناه ولمسناه من خلال المؤتمرات العربية التي عقدت بهذا الخصوص أو بما يسعنا أن نطلع عليه من كتب وأبحاث متخصصة في هذا الجانب من جوانب المعرفة، وهي إلى جانب كونها مادة ملازمة للدراسات الدولية منذ النشأة فان موضوعاتها الفرعية والمتخصصة تدريس في الدراسات العليا ولا يخلو فصل دراسي من تدريس موضوع متخصص في هذه المادة.

ثانياً: رغم تفرق المناهج واختلافها في دراسة المنظمات الدولية وتدريسها وفهمها إلا أن منهجين يستقطبانها أكثر من غيرها: هما المنهج القانوني والمنهج السياسي والأول ينظر إلى المنظمة الدولية على إنها ثمرة معاهدة جماعية متعددة الأطراف وهي تنشئ بين المتعاهدين نظاماً قانونياً بحكم العلاقات القائمة بينهم وينظمها ولذا فان الدراسة يجب أن تنصب على شرح هذا النظام القانوني، وجريا مع هذا المنهج نجد كتاباً سموا مؤلفاتهم في التنظيم الدولي " قانون المنظمات الدولية" وهم في منهجهم هذا يشرحون المنظمات الدولية ويعرضونها كما يجب أن تكون لا كما هي كائنة، كعادة شراح القانون، ثم بعد ذلك يحاكمون أداء المنظمات الدولية على أساس مشروعية التصرف والأداء ومدى قربهما أو بعدهما من الامتثال لمقتضى القواعد التي تحكمها.

أما الثاني فهو منهج سياسي يقوم على دراسة ما هو كائن في واقع عمل المنظمات الدولية بوصفها من قواعد النظام الدولي، ولذا فان الدراسة والتدريس والفهم كلها تقوم على استقصاء مستويات التأثير في نظام العلاقات الدولية، ومتابعة مراكز التأثير في صناعة القرار السياسي منها،

(*) أقدم هذا البحث إلى المؤتمر العلمي القطري للعلوم السياسية (19-20/4/2000) ونشر موزجه في كراس بعنوان المنظمات الدولية مقالة في دراستها ومنهجها وطبيعتها فهمها.

وما المنظمات الدولية سوى وعاء تتفاعل فيه إرادات هذه الدول صراعاً أو تنافساً أو تعاوناً، وهي في عين الوقت مختبر طالما تظهر نتائج التحليل فيه التوجهات السياسية للدول الأعضاء في هذه المنظمة أو تلك. وما نميل إلى تصويره إن دراسة موضوعنا يجب أن تنصب على النصوص والفعل معاً وليس على واحد منهما، إذ التلازم بينهما كضرورة تلازم دراسة النصوص الدستورية إلى جانب القوى الفاعلة في النظام السياسي لمن يريد دراسة النظام السياسي والمؤسسات الدستورية، وإن دراسة أحادية النهج أو الوجهة لأبد وإن تكون مبسطة وغير وافية بمقتضيات الفهم الحقيقي للظاهرة.

ثالثاً: المنظمات الدولية، ظاهرة حديثة نسبياً أريد بها الانتقال في إدارة العلاقات الدولية من المستوى الثنائي إلى المستوى الجماعي، وجعلها على شكل هيئات تتصف بالديمقراطية النسبية ولها شخصية قانونية تطورت عبر زمن ليس بطويل لكي تصبح ذات فاعلية في أي نظام دولي سواء كان عالمياً أم إقليمياً. وهي تمثل مرحلة من مراحل الانتقال أو الأمل في الانتقال نحو سلطة مركزية على نطاق المجتمع الدولي، ومحاولة إحلال قواعد ومبادئ قانون دولي تقوم على أساسه علاقات المخاطبين به، وتحدد حقوقهم وواجباتهم بدلاً من اقتضاء الدول حقوقها بنفسها، وهو منحى فيه شيء غير يسير من المثالية، لكنها مثالية يتطلبها الشروع في إقامة أي نظام قانوني.

إن مفهوم السلطة المركزية المشترك بين النظام الداخلي والنظام الدولي أوقع الكثيرين في فهم طبيعة التنظيم الدولي على غير حقيقته، إذ المنظمة الدولية ليست حكومة العالم المركزية، كما إن المنظمة الإقليمية هي الأخرى ليست حكومة الإقليم المركزية وإنما هي مرحلة وسط بين الفوضى الدولية والحكومة المركزية وحيث أن طبيعة تطور المجتمع الدولي لم تعد تتفق والفوضى الدولية، فإن المنظمة الدولية هي ذلك المحط الوسط بين الحالتين. وأنه لما يوقع في الخطأ ذلك القياس بين المجتمعين الداخلي والدولي وهما في واقع الأمر مجتمعان غير متماثلين لا في الطبيعة ولا في التطور الزمني. إذ المنظمة ما هي إلا ثمرة توافق إرادات بين الدول لها مصالح متعارضة تريد أن تلتقي حول مصالح متبادلة، بينما المجتمع الداخلي انتهى إلى بلورة مستوى رفيع من التوافق صيغ في نظام اجتماعي تحكمه سلطة تتولى الأمر والتنظيم والإدارة.

رابعاً: فكرة التنظيم الدولي كأصل عام تقوى على مواجهة ظاهرة استخدام القوة في العلاقات الدولية، وتعميم أنماط من العلاقات السلمية على التعايش والتعاون بين وحدات المجتمع الدولي المختلفة، وهي تقوم على نهج ثلاثة في تحقيق المقاصد النهائية للسلم والأمن، وهي تنظيم التسليح، والتسوية السلمية للمنازعات وتعميم نظام فعال للأمن الجماعي. والأول هو نهج وقائي، والثاني نهج وقائي علاجي، والثالث نهج علاجي وقد صادف التنظيم الدولي نصيباً من النجاح في تنظيم التسليح وفي تسوية منازعات دولية بالطرق السلمية، ونصيباً أقل في إيجاد نظام فعال للأمن الجماعي، والسبب لان نظام الأمن الجماعي يقترب كثيراً شكلاً وموضوعاً من وظيفة الدولة في المجتمع

الداخلي، فهو وهي كلاهما ينشد وحده سلطة القمع وجعلها في يد سلطة مركزية، ولئن كان هذا الأمر مقبولاً في المجتمع الداخلي فهو لا يزال غير مقبول على نطاق المجتمع الدولي، ليس لأنه يقترب من اعز خصائص الحكومة المركزية فحسب، بل لأن سلطة القمع بذاتها تستلزم عقيدة قتالية لكل أولئك المشاركين فيها مع شعور موحد بان هنالك مثلاً وقيماً يزودون عنها، وينبغي أن تملك هذه السلطة قوة طاغية دونها أية قوة أخرى على الساحة الدولية، ولها ذات سرعة وفاعلية تجعلانها ذات جاهزية عالية الأداء، وان تتحلى بالقسط والأنصاف وهي تمارس معها في دفاعها عن الضحية ضد المعتدي بغض النظر عن اسم الضحية أو المعتدي وهي في مجملها خصائص استطاع المجتمع الداخلي أن يتمثلها، لكن المجتمع الدولي لا يزال بعيداً عن إدراكها.

خامساً: يجب أن نتواضع فيما نعمله على التنظيم الدولي من مطالب دون أن يستبد بنا الخيال فنعتقد انه بلسم شاف لعلل المجتمع الدولي وأسقامه وصراعاته، وان حقيقة النظام الدولي خاصة في مستواه العالمي ليس سوى مظلة يمكن للدبلوماسية الجماعية أن تستظل بها في أداءه جوانب من العلاقات الدولية خاصة تلك التي تتعلق بقضايا السلم والأمن الدوليين أي تلك القضايا ذات الصفة السيادية، أما جوانب العلاقات الدولية الأخرى، التي لا تتصل بصميم الحدود السياسية، واعني بها التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية والإنسانية، فان الأمل في تنمية هذا الجانب من جوانب العلاقات الدولية هو بالتأكيد أوفر حظاً.

إن فرص النجاح في التنظيم الدولي على مستواه الإقليمي هو لاشك أوفر حظاً هو الآخر، وذلك أمر يعود إلى طبيعة الوشائج والعلاقات القائمة بين أطرافه والى قضايا النظام الإقليمي وعقيدته وطبيعة توجه أولئك الأطراف. من ثم يمكن القول أن التنظيم الدولي في مستوييه العالمي والإقليمي لم يعودا محلاً للجدل للإفتاء في ضرورتهما، وفي إبقائهما أو الغائهما، وفي الانتساب اليهما، ولما الجدل في كيفية التماس المنهج الاقوم لتفعيلهما، والاستخدام الأمثل لساحتهما واختبار السبيل الأذكى لاستثمارهما والتأثير فيهما وهي مهمة يحسن أن يجتهد في إدراكها طلاب المعرفة السياسية والقانونية ولاسيما أهل الاختصاص من ذوي المعرفة بشؤون التنظيم الدولي والمنظمات الدولية وشجونهما.